محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

السنة الأولى/ المجموعة :هـ

الدكتورة: بوجلال سمية

مقدمة:

لطالما كانت نظرة الناس فيما مضى لعلم الاقتصاد نظرة شك، حيث اعتبروه علما وضعه الأغنياء ليزدادوا ثراء على حساب الفقراء و الكادحين، غير أنه في الحقيقة يكمن الهدف الذي أراد العلماء تحقيقه هو البحث في سبل زيادة ثروة الأمم و طريقة توزيعها بحيث تتحقق الرفاهية و السعادة للشعوب .

إن علم الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع، و هو يبحث في أربعة أمور هي: **المادة** و **الاستهلاك** و **إحداث الثروة و تحصيلها** و **توزيع الثروة.**

1- المادة:

وجود المادة من عدمه من شأنه تحديد العلاقات بين الأفراد و سياسة الدولة المنتهجة (هل ستكون دولة قوية متبوعة أم دولة ضعيفة تابعة)، كما أن نذرة الموارد من شأنه أن يؤثر في طبيعة العلاقات بين الأفراد من جهة و نوعية هذه العلاقات من جهة أخرى.

إن كل النقاط الأساسية للاقتصاد من صناعة و تجارة و إنتاج و استهلاك و تبادل و عرض و طلب و غيرها يستوجب تواجد المادة، و ندرة المواد يؤدي إلى نشوء المشكلة الاقتصادية و هي أهم تحد يمكن أن يواجه الاقتصاد الوطني لدولة ما.

2- الاستهلاك و كيفية التوزيع:

هما نقطتين أساسيتين في علم الاقتصاد السياسي و ما ينتج عن كلاهما من عوامل و أساليب و ظواهر.

فالتكافؤ من عدمه بين الإنتاج و الاستهلاك من شأنه أن يؤدي من جهة إلى ظهور علاقات اقتصادية جديدة كالتصدير و الاستيراد، أو من شأنه حل أو تفقيم المشكلة الاقتصادية من جهة أخرى و ذلك لما للاستهلاك من عوامل مؤثرة و ذلك مهما كان المستهلك فردي أو جماعي.(لا يوجد إنتاج بدون وجود استهلاك)

كما يستوجب توفير المنتجات القابلة للاستهلاك (الكلب) و انتهاج نمط معين للتوزيع بغرض قابلية الاستهلاك من شتى الفئات المجتمعية و في شتى المناطق.

3- الثروة:

تشمل جميع الأشياء القابلة للتداول، المحدودة بالكمية و التي تكون جالبة للسرور أو مذهبة للتعب بواسطة أو بدون واسطة.

مميزات الثروة:

تتصف الثروة بكونها كل ما هو:

- قابل للتداول.

- محدود الكمية.

- يرجع على صاحبه بالمنفعة.

***الثروة القابلة للتداول:**

هو ما ينتقل من حوزة شخص إلى حوزة شخص آخر و تختلف كيفية الانتقال، فتارة يكون عبارة عن انتقال الشيء نفسه انتقالا حقيقيا من مكان إلى مكان آخر كانتقال النقود من يد إلى يد.

و تارة يكون بواسطة عقد محرر أو امتلاك شرعي كانتقال ملكية الأراضي و العقارات.

***الثروة المحددة الكمية(المقدار):**

تعني أن ما هو موجود و شائع لدى الجميع لا يعد من الثروات، فالأكسجين و الماء لا يعدان ثروة شخصية ، أما إذا صارت كمية الهواء أو الماء محدودة و صار من الصعب الحصول عليهما أصبحت قيمتهما كقيمة الذهب و الألماس.

***الرجوع على صاحبه بالمنفعة:**

هو كل ما يستعمل في مصلحة صاحبه و يجلب له الفرح و السرور كالاستمتاع بما لذ و طاب من الأطعمة أو التنزه في سيارة و غيرها من وسائل النقل.

4- توزيع الثروة:

‘ن توزيع الثروة لا يكون من دون مقابل، فكلما توجه صاحب الثروة للتعامل مع الغير فهو بصدد المساس بثروته سواء كانت برأس مال أو منقولات أو عقارات، فللحصول على شيء يكون الفرد راغب فيه يكون ذلك بمقابل و للحصول على خدمة كذلك يستوجب المقابل.

فكل عمل يمثل علاقة بين الأفراد مع بعضهم البعض و تسمح هذه العلاقة التي جاءت في شكل مبادلات و تعاملات بين الأشخاص للتداول و توزيع الثروة على مختلف الأفراد و لكن بمقابل دائما، كما يمكن للتعاملات بين العامل و صاحب العمل أو بين البائع و المشتري أو بين مقدم الخدمة و مستقبلها و غيرها من التعاملات و المبادلات بتحديد مدى ربح أو خسارة الفرد، كنا أن نوع العمل و قيمته و نوع السلعة و قيمتها أيضا تحدد نوع الثروة فمن يبيع الفواكه ثروته لا تساوي ثروة من يبيع الذهب.

و لا يمكن تواجد مجتمع دون تواجد هذا النوع من العلاقات بين أفراده في عصب اقتصاد الدولة.

أولا: نشأة علم الاقتصاد السياسي:

يتحدد كل علم بموضوعه و منهجه في تفاعلهما العضوي و تحديد معالم هذا المنهج و ذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات، فيتبلور موضوعه و ترسم مناهجه ويأخذ محتواه شكل الصياغة العملية.

و الاقتصاد السياسي لا يمثل استثناءا على ذلك، فهو في حالته الراهنة علم من العلوم الاجتماعية، و هذا جاء نتيجة عملية تاريخية تكون من خلالها موضوع و منهج العلم و مجموعة الأفكار أي النظريات المكونة له.

و يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي Political Economy في الكلمات الإغريقية " Politikos " و " Oikos " و " Nomos " التي تعني على التوالي "منزل" و "اجتماعي" و " قانون".

و لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي " اقتصاد" و "سياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من **أرسطوطاليس** الذي قصد باستعماله "علم الاقتصاد المنزلي " أو قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل.

و لم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر و هو ما تحقق في فرنسا على يد "أنطوان دي مونكريتيان" الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة" أي المجتمع بأكمله و ليس العائلة لوحدها.

أما في انجلترى فقد بدأ استخدام اصطلاح "الاقتصاد السياسي" تحت التأثير الفرنسي، فقد استعمل" W.petty" هذا الاصطلاح و إن لم يكن قد عنون به أيا من كتبه، و كان "James Stewart" أول من استخدم الاصطلاح في انجلترى في عنوان كتابه الذي ظهر في عام 1767 بعنوان " بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" ،كما استعمل كارل ماركس (1818-1883) نفس الاصطلاح في كتاباته، و يستعمله الاقتصاديون الماركسيون إلى الآن.

و قد تبع ذلك انتشار استعمال اصطلاح " الاقتصاد السياسي" عن فرع المعرفة النظرية و لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور،هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلسكسوني "الاقتصاد" Economic ،فمنذ أن عنون ألفريد مارشال و هو اقتصادي أكاديمي إنجليزي كتابا أصدره سنة 1890 بمبادئ الاقتصاد بدأ اصطلاح "الاقتصاد" ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي.

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت البدايات الأولى لظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل على يد الفيزيوقراطيون ثم على يد الكلاسيك الإنجليز، بحيث عمل هؤلاء الاقتصاديون رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال على تجنب الخلط بين مدلول علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية، و لم يرتفع هذا الخلط إلا بعد أن كتب "آدم سميث" كتابه عن ثروة الأمم سنة 1776، الذي حاول من خلاله أن يتقيد بالموضوعة العلمية في دراسته للظواهر الاقتصادية، ليصبح مصطلح الاقتصاد السياسي يستعمل للدلالة على علم الثروة.

و قد ظهرت السياسة الاقتصادية كفن عملي قبل ظهور الاقتصاد السياسي كعلم نظري مستقل في القرن الثامن عشر، و يرجع سبب وصف الاقتصاد بأنه سياسي كونه كان يهدف في عهد التجاريين الماركانتيليين إلى حل مشكلات عملية ، لذلك فالاقتصاد السياسي في هذه المرحلة كان في الواقع يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع في سبيل هدف و غاية واحدة هي زيادة دخل الأمير من الذهب و الفضة و المعادن الثمينة.

و يتمثل الفرق بين مصطلحي "الاقتصاد السياسي" و "السياسة الاقتصادية" في أن :

الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه و مناهجه و نظرياته و قوانينه.

السياسة الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري، و هي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع....) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

إن الاقتصاديون يرون أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علما مستقلا بدأ فعلا مع كتاب آدم سميث (ثروة الأمم)،الأمر الذي جعله يوصف بأنه مؤسس و أب علم الاقتصاد السياسي.

فلم يتفق الكثير من المفكرين و العلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميا و أكاديميا، و لكن تشير أغلب الآراء إلى أن الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم "آدم سميث" بسبب اهتمامه بدراسة الأسس الاقتصادية و معالجة كافة الظواهر الناتجة عنها و تحديدا خلال الفترة الزمنية التي سبقت ظهور الثورة الصناعية و ما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكل عام.

إن محاولة تجنب الخلط بين علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية من طرف المفكرين الاقتصاديين لم تحدث الانفصال بينهما، إذ أنه لم يكن لديهم فكرة الفصل بين المعرفة و التصرف، الأمر الذي أثر على مصداقية

الموضوعية في دراساتهم، فالمعرفة لديهم لم تكن مجردة من الغرض العملي، فقد كان "الفيزيوقراط" و "آدم سميث" يهدفون في تحليلهم إلى طرق اغتناء الدولة، غير أنهم استندوا في تحقيق هذا الغرض العملي إلى فروض و نماذج أي إلى التحليل المجرد، و لذلك درجوا على استخدام تعبير "الاقتصاد السياسي".

لكن في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الكثير من الكتاب الأنجلوسكسون يعيبون استعمال هذا التعبير(الاقتصاد السياسي)، ويستخدمون بدلا عنه تعبير(علم الاقتصاد) أو (الاقتصاد)، و اتضح من خلال هذا أن هناك محاولات جادة للفصل التام بين ما هو تجريدي و ما هو تطبيقي أي الفصل بين الاقتصاد كعلم نظري و مجرد و السياسة الاقتصادية التطبيقية، و كانت هذه رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال عن العلوم الأخرى و خاصة علم الاجتماع و السياسة، و في أن يضفوا عليه ما يتوافر في العلوم الطبيعية و الرياضية من صفة الحياد و خاصة من الناحية الاجتماعية، و لذلك احتجزوا جزء من البحث و جردوه عن كل غرض عملي، أي فصلوا بين المعرفة و التصرف من حيث القيمة و الهدف و قصروا مهمة علم الاقتصاد في الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية بغرض المعرفة وحدها و ليس تحقيق أهداف و أغراض عملية ليتخلوا عندها عن تعبير الاقتصاد السياسي و يستبدلونه باسم "علم الاقتصاد"Economics أو الاقتصاد التجريدي.

لكن على الرغم من قوة هذا الاتجاه الأنجلسكسوني في تعريف علم الاقتصاد إلا أن تعبير الاقتصاد السياسي قد استمر حتى اليوم و استرجع القوة التي كانت له بعد أن فقدها مع اتساع الهوة بين الاقتصاد التطبيقي و الاقتصاد التجريدي.

و من هنا يتضح كيف أن الاقتصاد كان أول الأمر سياسيا(سياسة اقتصادية) و كيف ضعف هذا الاتجاه، ثم كيف عاد فأصبح هذا الاقتصاد سياسيا مرة ثانية (خاصة مع الأفكار الماركسية الاشتراكية)، فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية ليصبح تعبير "**الاقتصاد السياسي**" مبررا.

ثانيا: مفهوم علم الأقتصاد السياسي:

إن علم الاقتصاد السياسي هو علم يبحث في ثروة الشعوب و الأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة و الرفاهية، و الغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به لتقليل عدد الفقراء و المساكين بقدر المستطاع، و إيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله.

فعلم الاقتصاد يبحث في الثروة من حيث هي و طرق التصرف فيها على الوجه الأحسن، و كيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لاكتسابها. و قبل أن نتطرق إلى تعاريف الباحثين المختلفة للاقتصاد السياسي فإننا سنتعرض أولا لتعريفه لغة.

1-المعنى اللغوي لمصطلح اقتصاد:

مصطلح اقتصاد لغويا يعني التوسط بين الإسراف و التقتير.

جاء في مختار الصحاح:

القصد بين الإسراف و التقتير يقال فلان مقتصد في النفقة.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة:

اقتصد في يقتصد،اقتصادا، فهو مقتصد، و المفعول مقتصد.اقتصد الشخص بعض دخله:ادخره " يقتصد كل شهر مبلغ من المال – اقتصد في شبابك لتصرف في شيخوختك (مثل أجنبي) يماثله في المعنى الحديث الشريف:" خذ من دنياك لآخرتك و من شبابك لهرمك و من صحتك لسقمك".

اقتصد في النفقة/اقتصد في معيشته: توسط بين الإفراط و التقتير، ضد أفرط/اقتصد في المصروفات.

جاء في المعجم الوسيط:

قصد في الأمر: لم يفرط و لم يفرط. و في الحكم: عدل و لم يمل ناحية. و في النفقة: لم يسرف و لم يقتر.

جاء في معجم المعاني الجامع:

اقتصاد(اسم). مصدر اقتصد.يحاول الاقتصاد في معيشته أي الادخار و عدم التبذير.

2- الأصل اللغوي لاصطلاح "اقتصاد سياسي":

ترجع كلمة " الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى أرسطوو تعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " علم مبادئ تدبير المنزل" أو " قوانين الذمة المالية المنزلية "، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية " politikos " و " nomos " و " oikos " و التي تعني على التوالي " منزل " و " قانون " و " اجتماعي".

3- المعنى الإصطلاحي لمصطلح اقتصاد:

إن المقصود من كلمة اقتصاد لا يقتصر على المعنى اللغوي و هو التوفير و لا معنى المال فحسب، و إنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين و هو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره و تأمين إيجاده و إما بتوزيعه.

و نظرا لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية.

جاء في معجم المعاني الجامع:

الاقتصاد: علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج و التوزيع.

الاقتصاد السياسي: علم يهتم بدراسة القوانين التي تتحكم في عملية الإنتاج و توزيع الوسائل التي يشبع بها الانسان حاجاته.

4- **تعريف علم الاقتصاد السياسي:**

يشكل الاقتصاد السياسي من حيث التعريف و المفهوم موضوع نقاش و جدال حاد بين الباحثين، و لذلك فإن هناك العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة التي أعطيت له، و سنحاول إعطاء البعض منها:

يعرفه الأستاذ "**فلهلم روخر**" و هو عميد الأساتذة الألمان و المؤلف الأوحد لعدد لا يحصى من كتب الاقتصاد السياسي بقوله: ((نعني بالاقتصاد السياسي نظرية تطور قوانين الاقتصاد القومي و الحياة الاقتصادية القومية.و

هذا العلم مثله مثل كافة العلوم المتحدثة عن حياة أمة معينة، يرتبط من جهة بدراسة الفرد و يمتد من جهة أخرى ليدرس الإنسانية جمعاء)).

و يعرفه **البروفيسور** "**شمولر**" في قاموس العلوم السياسية بأنه: ((العلم الذي يبغي وصف و تعريف و تفسير الظواهر الاقتصادية انطلاقا من أسبابها، و من ثمة فهمها ككل متماسك، شرط أن يكون الاقتصاد السياسي قد تم تعريفه قبل ذلك بشكل صحيح.

في صلب هذا العلم يمكننا العثور على الظواهر النموذجية التي تتكرر لدى الشعوب المتمدنة المعاصرة، و هي ظواهر تقسيم و تنظيم العمل، و تنظيم و تدوير العائدات و المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية التي بالاستناد إلى بعض أشكال الحق الخاص و العام ، و إذ تكون خاضعة لهيمنة قوى طبيعية متماثلة أو متشابهة، تؤدي إلى أحكام أو تخلق قوى متشابهة أم متماثلة و تخلق نوعا من الصورة الجامدة للعالم المتمدن الاقتصادي المعاصر، أي نوعا من القانون المتوسط لهذا العالم)).

و يعرفه الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار** " في كتابه الاقتصاد السياسي بأنه: ((علم يدرس تسيير الموارد النادرة و أشكال تحويل هذه المواد)) فهو ((علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة)).

* نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين هما:

– ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.

– ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

كما عرفه كذلك بأنه: ((علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض و علاقاتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية)).

* نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة:

– علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها.

– اجتهاده في إطار تنظيمي اجتماعي معين.

– هدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و الازدهار المادي.

و يعرفه الماركسيون بأنه: ((علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي)).

* نستخلص من هذا التعريف أن موضوع الاقتصاد السياسي هو

– دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج في سياق تطورها التاريخي.

– البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية و الاجتماعية.

– علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي.

إذن و من خلال هذه التعاريف فإننا يمكن أن نحدد محتوى علم الاقتصاد السياسي فيما يلي:

1– يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة، فهو يلاحظ و يصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية.

2– يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة و الدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية.

3– يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية، فهو يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية و اجتماعية معينة. و يبين مدى التناسق بين الأهداف و إمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية و الوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف و أفضل هذه الطرق.

4– في مواجهة أهداف معينة و في إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و صيغ تحقيق الرفاهية المادية.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى:

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ،

علم النفس، علم الاجتماع....)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة و يحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع و في سياق تطورها و تغيرها عبر الزمن، و لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، وجد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناء على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير.

و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه و نظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم.

1- الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع:

يعرف البعض علم الاجتماع أنه:(علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني)، فموضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية بصفتها هذه و ذلك في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية و لكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية: ظواهر اقتصادية في في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الأفراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس .....و هكذا.

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة و تطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع.

يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية أي تحول المجتمع من شكل إلى آخر، ومن ثمة تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر:

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي و من ثمة بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي.

– و كذلك العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في العلم الاجتماعي الاقتصادي، و هو فرع خاص من علم الاجتماع، فإذا كان التحليل ينشغل وفقا " لكولم" بمعرفة الطريقة التي يسلك بها الأفراد (الطبقات) في كل لحظة و الآثار التي تترتب على هذا السلوك فإن علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (الطبقات) إلى أن يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه.

من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (و هو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي)، و عليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي " أن يبين بدقة الشروط التاريخية و الهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، و هو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية و قدرة أكبر على التصرف".

2– الاقتصاد السياسي و علم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة الاقتصادية و السياسية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة .

تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة و استقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين، و يعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد و السياسة، كما أن تطور الأحداث السياسية و الاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية و الاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، و كذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، الصراع في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد

المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد و التأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها تطوير الجوانب المادية للدولة و الأفراد.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي و قيمه و إيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه و المركزي التخطيط.

3- الاقتصاد السياسي و علم التاريخ:

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لأن التاريخ يسعى لمعرفة الأحداث و الوقائع و تفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف و صياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي و الزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية و عموميتها.

فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم و يؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للمراحل التاريخية.

و هذا ما يؤكده " كارل ماركس " في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرة الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة و هي الإشتراكية ثم الشيوعية نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.

4- الاقتصاد السياسي و القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد و القانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل او الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي و آخر.

و المقصود بالشكل الإطار القانوني و الحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي، فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل القانون التجاري و تسيير المشاريع الخاصة أو العامة و قوانين المالية العامة و قانون التأمين.....الخ

5- الاقتصاد السياسي و علم النفس:

يرتبط علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس كذلك، فالاقتصاد التقليدي انطلق أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، و هنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظاهرة التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها.

فتأثير الشائعة مثلا على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، فلنفرض مثلا أن شائعة مفادها أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو يهرعون لشراء الذهب، و هو ما حدث فعلا عام 1929 عام الضائقة و الازمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة.

رابعا: موضوع علم الاقتصاد السياسي:

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، و هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة و هي علاقة بين الإنسان و الطبيعة و علاقة بين الإنسان و الإنسان.

فعملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الطبيعة هي ما يفرق الإنسان عن غيره من الكائنات، فالكائنات الأخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه و تنقرض إن لم تعطها، و إذا ما شلت في أن تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية في تغيرها المستمر، أما الإنسان فإنه كائن مضاد للطبيعة لا يستكين لها و لا يعتمد عليها بدون تفاعل من جانبه.

و للإنسان ككائن مضاد للطبيعة حاجات لا يمكن إشباعها من ذاته و إنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة، فهذه الحاجات تدفعه إلى الحركة في عالمه الخارجي لإشباعها، و لإشباعها يضطر الإنسان إلى بذل جهده و قواه في سبيل الحصول من الطبيعة سواء في حالتها الطبيعية أو بعد تحويلها على ما يشبع حاجاته و ما يحفظ حياته، فدوره في الطبيعة ليس سلبيا إن أعطته عاش و إن بخلت عليه مات، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة و جعلها أكثر ملاءمة لحياته.

أما فيما يخص عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان و الإنسان فإن الإنسان عندما يقوم بصراعه مع الطبيعة لا يعيش هذا التفاعل المتبادل وحده بل في جماعة و في مجتمع، حيث أنه لا يستطيع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين لأن أفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر و من ثمة نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية، فعمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم و عمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.

يترتب على قيام عملية الإنتاج على التعاون بين أفراد الجماعة و على تقسيم العمل بينهم أن عمل كل فرد ليس إلا جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة، فهو جزء من العمل الإجتماعي.

و قد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للإنسان نذكر منها:

* تقسيم العمل بين الجنسين.

* تقسيم العمل بين عمل يدوي و عمل ذهني.

* تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي و عمل صناعي و عمل في الخدمات.

* تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية.

و من خلال موضوع علم الاقتصاد سنتطرق أولا إلى مضمون النشاطات و الفعاليات الاقتصادية ثم سنتعرض لمضمون المشكلة الاقتصادية.

1- مضمون النشاطات و الفعاليات الاقتصادية:

إن التاريخ الاقتصادي للمجتمعات يعلمنا بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت و لازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في النضال ضد عامل الندرة المنتشر في المجتمع و بناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي و التقدم المادي.

و كل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجياته المتعددة و المستجدة باستمرار، و عملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان.

و لكن استهلاك المادة لن يتم دون استخراجها من الطبيعة ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، و تلك هي عملية الإنتاج، كما أن الإنسان لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى.

و عليه فإنه يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاثة عمليات هي: **عملية الإنتاج و عملية المبادلة و عملية الاستهلاك.**

أ- عملية الإنتاج:

عملية الإنتاج هي " عملية تنسيق لكل عوامل العناصر الإنتاجية من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجة معينة ".

إن الإنتاج يشتمل على كل عملية أدت إلى خلق منفعة (مواد و خدمات).

فالإنسان :

* يعتبر مضادا للطبيعة لا يخضع لها و لا يعتمد عليها دون تفاعل من جانبه.

* له حاجياته (غذاء، ملبس، سكن) لا يمكن إشباعها من ذاته، فهو يتجه للطبيعة سواء بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها، للحصول على ما يشبع حاجياته عبر بذل جهد ذهني و عضلي بهدف الحفاظ على بقائه.

*يقوم بإنتاج المواد اللازمة لبقائه عبر نشاط واع منه.

و للإنتاج ثلاثة عوامل هي:

الأرض (الطبيعة): التي تستخرج منها المادة الخام.

العمل: يستعمله الإنسان لتحويل المادة الخام.

رأس المال: هو عبارة عن إمكانيات مادية لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية أو زراعية.

ب- عملية المبادلة أو التوزيع:

إن عملية الإنتاج بطبيعتها عملية اجتماعية، و الإنسان لا يقاوم الندرة في الطبيعة بمفرده لأنه لا يستطيع القيام بكل مهام الإنتاج، فذلك يتم من خلال التعاون مع أعضاء الجماعة و ذلك حتى يتمكن من العيش و الحفاظ على بقائه.

فيقوم **بتقسيم العمل** بطريقة مفادها أن **كل فئة تتخصص في إنتاج معين** و تترك البعض منه لتلبية حاجاتها و الباقي يتم توزيعه على باقي أفراد المجتمع و هو ما يسمى **بعملية البيع**.

و تعتبر **النقود** الأداة الأساسية لتبادل السلع و الخدمات لكونها توفر مقياس موحد لقيمة المنتجات.

ج- عملية الاستهلاك:

عملية الاستهلاك هي العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم، و هي العملية التي تنشط و تعيد دورة الإنتاج، فاستهلاك المنتج يعني القضاء على قيمته و القضاء على حاجة الإنسان إليه.

2- مضمون المشكلة الاقتصادية:(الحاجيات الإنسانية مقابل ندرة الموارد):

تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد و المجتمع من ناحية و الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، و يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد.

تقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة على الوجود المتلازم للإنسان و الأشياء، فالإنسان يحس بحاجيات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة و يستعمل من أجل ذلك نشاطه الاقتصادي.

و تبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور في الحالة التي يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجيات المتزايدة و المتجددة (مواد غذائية، ملبس، مسكن، وسائل اتصال، جوال، إنترنت...) مقابل ندرة و قلة الوسائل و الموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات، فالحاجيات الاقتصادية لا حصر لها فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا و ظهرت حاجيات من نوع آخر.

فالإنسان يواجه المشكلة الاقتصادية ((مشكلة الندرة)) ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه ، حيث إن حاجاته المتعددة أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته المالية والموارد المتاحة له . لذلك يواجه المجتمع بكافة أفراده مشكلة ندرة الموارد أو المشكلة الاقتصادية ، ويبحث عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته المختلفة ، وهذه المشكلة قائمة منذ أن وجد الإنسان وتعاني منها كل المجتمعات سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية أو طبيعة نظامها الاقتصادي .

إن جوهر المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية للموارد، فلو توفرت الموارد بالقدر الذي يحتاجه الإنسان لإشباع حاجاته لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، إذ أن الحاجات التي يحسها الإنسان بعضها تتوفر وسائل لإشباعها في الطبيعة بكميات يمكن للأفراد الحصول عليها دون جهد أو بدون مقابل مادي مثل (الهواء و الشمس).

إلا أن هناك حاجات ليست كذلك، أي أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة لا تصلح بصورتها الأولية لإشباع مثل هذه الحاجات، و لابد من إجراء بعض العمليات عليها (أي تحويلها من حالة إلى أخرى) لكي يستطيع الإنسان استعمالها و الاستفادة منها لإشباع حاجاته.

و عادة ما يهتم المختصون بالمشكلة الاقتصادية بالتصدي لمجموعة من العناصر هي:

الحاجات الاقتصادية و الحاجات الإنسانية الأخرى.

الأموال أو الموارد الاقتصادية المحدودة.

القوانين الاقتصادية.

الإنتاج.

النقود.

الاستهلاك.

* خصائص المشكلة الاقتصاديّة:

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها أساسا من أسس علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص، وهي:

العمومية: هي طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تتصف بأنّها مشكلة مكانية و زمانية، أي موجودة قديما وحديثا وتمتد في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط.

الديمومة: أي أنها مشكلة أبدية ودائمة تظهر في كافة الأزمنة والعصور، فالإنسان منذ القِدم يواجه مشكلة اقتصادية تُعاني منها المجتمعات الحديثة، وستواجهها المجتمعات الأحدث في المستقبل.

الندرة النسبية: هي نقص أو عدم كِفاية المعروض من الموارد، إذ أن الموارد محدودة بطبيعتها ولها استخدامات متنوعة، ونتيجة لذلك يترتب على الأفراد الاختيار بينها.

مشكلة الاختيار: هي مَحدودية الموارد الاقتصادية التي تقابلها عَدم المحدودية في الحاجات البشرية، حيث تظل حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة.

التضحية: هي تخلي الأفراد عن حاجات خاصة بهم من أجل إشباع حاجات أخرى ذات أهمية بالنسبة لهم، وتَعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من أجل تَخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصة به.

* أسباب المشكلة الاقتصادية:

ترجع أسباب المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين هما :

1- تعدد الحاجات الإنسانية:

تعتبر حاجات أفراد المجتمع كثيرة جدا ومتعددة ومتنوعة لدرجة لا يمكن حصرها ، وكلما اشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته يتم اكتشاف حاجات جديدة يتطلع إلى إشباعها ، مما يدل على أن الحاجات غير محدودة ، وأنها ليست ثابتة ، بل هي متجددة وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف حسب اختلاف درجة التطور في المجتمع . ومن الأمثلة على ذلك اختلاف حاجات المجتمعات البدائية عن حاجات المجتمعات المتقدمة مثل الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة وأجهزة الترفيه والأجهزة الالكترونية المتطورة وخدمات الصحة والتعليم والثقافة..... الخ .

ومن المسلم به إن الفرد وكذلك المجتمع قادر على إعداد ((سلم للتفضيل)) يرتب حاجاته اللانهائية المتجددة بحسب درجة أهميتها وأولويتها حيث يعمد إلى إشباع الحاجات التي تعطي أقصى إشباع ثم الأقل فالأقل وهكذا . لذا فإن تخصيص الموارد في إشباع حاجات معينة تعني التخلي أو التضحية عن إشباع حاجات أخرى .

2- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

نعني بالموارد جميع الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها.

فالموارد الحرة free resources تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس ، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى , أما الموارد الاقتصادية فهي تلك الموارد المحدودة غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وتتميز بصفة الندرة النسبية relative scarcity بالنسبة للطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة , بمعنى إنها نادرة بالقياس للحاجات التي يمكنها أن تساهم في إشباعها مما يتطلب ضرورة الترشيد والاقتصاد في استعمالها , فمثلا تعتبر الأرض وما في باطنها من نفط ومعادن والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة نادرة ، وهذه الندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية كمحدودية المعادن والفحم والنفط أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة مثل الاحتكار أو

نتيجة لمحددات اجتماعية كالعادات والتقاليد . فضلا عن أن مالك هذه الموارد يمكنه تحويلها أو نقلها من شخص إلى آخر، أي أن الموارد الاقتصادية تتصف بالمنفعة والندرة والقابلية على الانتقال أو التحويل وهذا النوع من الموارد هي الموارد التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة, وبناء على ذلك فان هناك أشياء لا توصف بأنها موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) مثل المهارة وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص لآخر , فالمهارة تتصف بأنها ذات منفعة مادامت مرغوبة وتتصف بالندرة مادامت غير موجودة بكميات غير محدودة لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فان القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لا تعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابلية انتقالها.

* عناصر المشكلة الاقتصادية:

يتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما أسباب المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل مجتمع عدة تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقا لسلم التفضيل الجماعي ، وجدير بالذكر بأن المجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي فهو غير قادر على إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها ويحتاج إليها، لذلك ينجم عن المشكلة الاقتصادية ثلاث مشكلات أساسية هي :

أولا: ماذا ننتج ؟

أي تأشير أنماط السلع التي لابد من إنتاجها ، هل هي سلع غذائية ،أم ملابس أم أبنية سكنية أم ومعدات أم أسلحة أم سلع كمالية، ويمكن حصر هذه المشكلة باتخاذ القرارات الخاصة المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على فروع الإنتاج المختلفة .

ثانيا : كيف ننتج ؟

أي ما هي أساليب الإنتاج التي سنستخدمها؟ هل تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة أم أساليب إنتاجية حديثة ومتطورة؟ أي أن المشكلة تتركز في اختيار الفن الإنتاجي الملائم لعمليات الإنتاج من السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها لتحقيق أكبر إشباع ممكن بدون هدر في الموارد .

ثالثا : لمن ننتج ؟

على المجتمع أن يقرر لمن ينتج السلع والخدمات وطريقة توزيعها بين أفراد المجتمع، وبمعنى آخر يجب اتخاذ قرار في كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي بين عناصر الإنتاج المختلفة التي شاركت في العملية الإنتاجية . أي هل ننتج لذوي الدخول المنخفضة أم لذوي الدخول العالية أم لذوي الدخول المتوسطة .

* حلول المشكلة الاقتصادية:

إن حلول المشكلة الاقتصادية يجب أن تتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي:

– **بالنسبة للنظام الرأسمالي** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو العرض و الطلب، حيث يتم تحديد الإنتاج بناءا على طلب المستهلك، و هذا ما يسمى بسيادة المستهلك.

– **بالنسبة للنظام الاشتراكي** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية عن طريق التخطيط المركزي أي التخطيط الشامل للاقتصاد، و أن الدولة لا تحدد الإنتاج بناءا على رغبة المستهلك و إنما يحدد الإنتاج حسب ما تراه الدولة.

– **بالنسبة للنظام الاقتصادي المختلط** يتم فيه حل المشكلة الاقتصادية من خلال الجمع بين ما جاء في النظامين السابقين، أي بين آلية السوق (قوى العرض و الطلب) و بين التدخل الحكومي (التخطيط المركزي).